التاريخ 2021/01/24

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	الأرصاد تحذر من تشكل الصقيع اليوم وغدًا	1	الدستور
.2	بدء تقديم طلبات تكميلية التوجيهي رسميا بعد إعلان النتائج مباشرة	3	الدستور
.3	التعليم العالي تطوير إجراءات الإشراف على الرسائل الجامعية وضبط ظاهرة سرقتها	4	الدستور
.4	الشرق الأوسط تسهم بابتكار خوارزمية تتيح الوصول العشوائي لإنترنت الأشياء	5	الدستور
.5	حداد التحاليل الجينية تؤكد مركزية نشوء الزيتون في الأردن عبر العصور	7	الدستور
.6	جامعة الحسين توظف إمكاناتها وكوادرها في خدمة المجتمع المحلي بمعان	7	الدستور
.7	بحث التعاون بين مؤتة والجامعات العراقية	7	الدستور
.8	كلية أبو غزالة الجامعية تطلق برنامج المبتكر الرقمي الصغير	18	الدستور
.9	1.2 مليار دينار الدعم الحكومي للجامعات خلال 20 عامًا	7	الرأي
.10	مسودة لتنفيذ التعليم الدامج في الجامعات والمدارس	أولى+3	الغد
.11	الفاقد التعليمي يصطدم بانتقادات وسط مطالب بمراجعة دليل العودة للمدارس	أولى+3	الغد
.12	توجيه الجامعات الرسمية لاعتماد مصفوفة الحاكمية لإصلاح المالي والإداري	4	الغد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

«الأرصـاد» تـحـذر مـن تشـكـل الصقيع اليوم وغدًا

AddustourNewspaper

حذرت إدارة الأرصاد الجوية من خطر تشكل الصقيع اليوم وغداً قي العديد من المناطق خاصة فوق المرتفعات الجبلية والبادية وذلك في ساعات الصباح الباكر وساعات الليل المتأخرة.

وحسب إدارة الأرصاد يطرأ ارتفاع قليل على درجات الحرارة اليوم وخلال اليومين المقبلين مع بقاء الأجواء باردة في أغلب المناطق ولطيفة في الأغوار والبحر والميت والعقبة.

.1

فتح موقع القبول الموحد الإلكتروني نهاية الأسبوع الحالي

بدء تقديم طلبات «تكميلية التوجيهي» رسميا بعد إعلان النتائج مباشرة

لن يقبل أي طالب دون الحد الأدنى للمقبولين في «صيفية 2020-2021»

لا يمكن لطلبة «الدورة الشتوية» الالتحاق بتخصصات «النظام السنوي»

«الموقع» يوفر معرفة للتخصصات والحدود الدنيا ومكاتب البريد وكيفية التسجيل

عمان – أمان السائح

aman alsayeh

تطلق وحدة تنسيق القبول الموحد الإلكتروني نهاية الاسبوع الحالي موقعها الالكتروني للطلبة الذين تقدموا للامتحان التكميلي «الثانوية العامة»، استعدادا لبدء استقبال طلبات القبول الموحد بعد اعلان نتائج الثانوية العامة.

ويمكن لأي متصفح للموقع الالكتروني، أن يطلع على التخصصات المطروحة والمتوقع ان تكون ضمن التخصصات التي تم طرحها على الفصل الدراسي الجامعي الفصل الاول لتصل الى نحو 250 تخصصا، حيث أن التخصصات التي تتبع النظام السنوي لن يتم طرحها للقبول الموحد على الفصل الثاني، الذي أعلن مجلس التعليم العالي الاسبوع الماضي قبولهم ضمن وحدة تنسيق القبول الموحد الإلكتروني للدورة الشتوية.

ووفقا لمصادر فان الوحدة انهت الترتيبات النهائية للمواد والتخصصات وامكانية الدخول للموقع الإلكتروني، حتى يتمكن الطالب من معرفة كافة الامور المتعلقة بالتسجيل عبر الوحدة.

كما يتمكن الطالب من معرفة الحدود التنافسية الدنيا التي تم القبول فيها للعام الجامعي الفصل الاول الماضي، حيث لن يقبل أي طالب متقدم في تخصص او جامعة ما دون الحدود الدنيا التي قبل فيها طلبة العام الجامعي الماضي.

ودعت الوحدة الطلبة الاطلاع على التخصصات ومدى مناسبتها لمعدلاتهم والحدود الدنيا وما يناسب رغباتهم وتوجهاتهم وقدراتهم قبل التسجيل للتخصص بأي من الجامعات الاردنية الرسمية.

وشددت الوحدة على الطلبة، ان يقوموا بكتابة التخصص بعناية بما يتناسب مع الحدود الدنيا للقبول والبحث عن التخصصات التي تتناسب ومعدلاتهم وعدم الوقوع بخطأ كتابة تخصص بحدود دنيا أعلى، حيث لن يتم قبوله بالتخصص الذي يرتفع معدله عن الحدود الدنيا للقبول بالعام الجامعي الماضي للفصل الاول.

ويتضمن الموقع الالكتروني للوحدة المكاتب البريدية التي يتمكن الطالب من شراء القسيمة منها، ومواقعها حيث تراعي الوحدة تغطية كافة مناطق العاصمة والمملكة تسهيلا لوصول الطلبة اليها، كما تشرح الوحدة عملية تقديم الطلبات بتفاصيلها تجنبا لأن يقع الطالب بأخطاء تحرمه من تقديم طلبة بفاعلية وتمكن.

.2

اعتمد مصفوفة عمل لمتابعة الحاكمية المالية والإدارية في الجامعات الرسمية

«التعليم العالي»: تطوير إجراءات الإشراف على الرسائل الجامعية وضبط ظاهرة سرقتها

ترقية أعضاء هيئة التدريس وفقًا لآليات وأسس شفافة تضمن العدالة والمساواة

تشديد عقوبات انتحال وسرقة الرسائل الجامعية على الطلبة والمشرفين

خلق شراكات مع القطاع الخاص في إدارة صناديق الاستثمار

تضييق استخدام السلطة التقديرية ووضع معايير مفاضلة لإشغال الوظائف القيادية

ضبط تعيين الإداريين والتركيز على استقطاب المتميزين منهم وتطبيق التقاعد المبكر

عمان – أمان السائح aman alsayeh

وجه مجلس التعليم العالي الجامعات الاردنية الى ضرورة تطبيق الأنظمة والتعليمات المتعلقة بترقية أعضاء هيئة التدريس وفقا لآليات واسس شفافة وواضحة تضمن العدالة والمساواة، وضمن مواعيد محددة لإتمام الإجراءات المطلوبة لترقية أعضاء هيئة التدريس حسب الأصول، على أن تكون كافة هذه الإجراءات والترتيبات معلنة.

واكد عبر مصفوفة تم اقرارها للجامعات كافة، ضرورة تطوير إجراءات الإشراف على الرسائل الجامعية مع التركيز على وضع تشريعات وأحكام لضبط ظاهرة سرقة الرسائل الجامعية، وإعداد تقارير ونماذج تشغيلية لمتابعة تقدم عمل الإشراف على الطلبة ورفعها لرئيس القسم والعميد دورياً حسب مراحل إعداد الرسائل والأطروحات العلمية، وأن تؤخذ هذه النماذج والتقارير بالاعتبار في الموافقة أو عدم الموافقة للطلبة على تقدمهم لمناقشة رسائلهم وأطروحاتهم العلمية.

كما اكد على تشديد العقوبات الخاصة بالانتحال وسرقة الرسائل الجامعية على الطلبة والمشرفين، بصفتهم شركاء في إعداد الرسائل العلمية.

وخاطب المجلس الجامعات بضرورة إعتماد مصفوفة خطة متابعة الحاكمية المالية والإدارية والخطط الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية في الجامعات الرسمية، وتوجيه الجامعات من خلال مجالس أمنائها لاستخدام هذه المصفوفة كخارطة طريق للإصلاح الإداري والمالي.

ودعت المصفوفة الجامعات للتواصل مع مؤسسات الإعلام الرسمية والأهلية لمنع نشر كل ما من شأنه الترويج لظاهرة سرقة الرسائل الجامعية، وحث هذه المؤسسات الإعلامية على مكافحتها بجميع الصور الممكنة.

وخاطب المجلس الجامعات باعداد موازنة متوسطة المدى تغطي أربع سنوات ويتم تحديثها في بداية كل سنة لاحقة لتحسين استخدام الموازنة كأداة تخطيط متوسطة المدى، على أن يتم الإفصاح عن الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها خلال تلك الفترة والمتعلقة بجودة التعليم ودمج التعليم الالكتروني (عن بعد) في العملية التعليمية وبأسلوب تفاعلي مدمج واستقطاب الطلبة الوافدين وزيادة معدل نشر البحوث العلمية وتحسين تصنيف الجامعة عالميا والحد من التخصصات الراكدة والمشبعة والمتكررة واستحداث تخصصات يطلبها سوق العمل وتحقيق معايير هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها وتحسين خدمة التأمين الصحي وبكلفة أقل وتحقيق نسبة مقبولة لعدد الإداريين وغيرها من الأهداف.

ودعت المصفوفة الى إعداد حساب ختامي ربعي إلى جانب الحساب الختامي السنوي واستخدام الحساب الختامي كأساس للرقابة والمساءلة ومساعدة مجالس الحاكمية على فهم هيكل الإيرادات والنفقات وتحديد نقاط القوة والضعف في المركز النقدي والانحرافات ما بين المقدر والفعلي وأسباب ذلك، وكذلك إعداد حساب ختامي على مستوى كل كلية للتعرف على الجدوى الاقتصادية لكل كلية واستخدام ذلك كمدخل لاستحداث تخصصات أو إيقافها وإدارة عملية الإيفاد بكفاءة.

وحثت المصفوفة الجامعات على ضبط عملية التعيين للإداريين والتركيز على استقطاب المتميزين منهم، وتطبيق مبدأ التقاعد المبكر للإداريين الراغبين بذلك من خلال تحسين الراتب لمدة شهر، ومن ثم الإحالة على التقاعد، كذلك إعداد دراسة تظهر أعداد الإداريين الذين ستنتهي خدماتهم بسبب بلوغهم السن القانونية للأعوام الأربعة القادمة ووضع خطط إحلال وتعاقب للموظفين والاستفادة من التقدم التقني في الأعمال الإدارية، لتقليل الحاجة للإداريين وخفض الكلف التشغيلية لأنشطة الجامعة.

ودعت المصفوفة الجامعات الى الإفصاح عن الإيرادات والنفقات المرتبطة بالجهات الإنتاجية التي تدخل في موازنة الجامعة وليست مرتبطة بصندوق الاستثمار كالمطاعم وسكن الطالبات والمزارع والمطابع وغيرها، بحيث يمكن معرفة الجدوى الاقتصادية لتلك الجهات وكيفية إدارتها بكفاءة.

وفيما يتعلق بصندوق الاستثمار، لاحظ مجلس التعليم العالي أن العائد على الاستثمار متدني إن لم يكن سالباً في معظم الجامعات، وهنا لا بد من خلق شراكات مع القطاعات المختلفة ومنها القطاع الخاص في عملية إدارة تلك الصناديق وبما يضمن للجامعة عائدا ثابتا سنويا ويتم الاتفاق على توزيع الأرباح ما بين الجامعة والشركة الاستثمارية.

ودعت بنود المصفوفة الجامعات الى تنفيذ عمليات جرد شاملة للوازم للتخلص من المواد الراكدة نظرا إلى حجم الإنفاق الكبير نسبيا على اللوازم، واتباع شراء اللوازم وتوريدها عند الحاجة فقط، واستخدام أنظمة إدارة مخزون محوسبة.

كما دعت المصفوفة الى تطبيق أسس عملية في عمليات الإحلال والاستبدال من خلال مقارنة بين كلفة الاحتفاظ مقابل كلفة الاستبدال ودراسة إمكانية الانتقال من تملك الموجودات إلى استئجارها واستخدام نظام تتبع المركبات، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية بالأجهزة والمعدات يمكن الوصول إليها من كافة المعنيين.

وتحدثت المصفوفة عن الخدمات المساندة واستئجارها بدلاً من امتلاكها وذلك فيما يتعلق بالأمن الجامعي والصيانة والنظافة والتصوير وغيرها، الأمر الذي يخفف بشكل جوهري كلفة تلك الخدمات ويحسن نوعيتها ويزيد من رضا متلقي الخدمة ويحقق عائداً إضافياً للجامعة.

وتضمنت المصفوفة ضرورة اتمتة كل ما يمكن من إجراءات إدارية واستحداث أنظمة إدارة المباني والمرافق واستخدام المعدات الموفرة للطاقة وتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة، اضافة الى مأسسة نظام الإفصاح والشفافية لدى الجامعات وأتمتة جميع تعاملاتها.

وتحدثت المصفوفة عن وجود أنظمة شكاوى معتمدة محوسبة، ولجان تظلمات تنظر في شكاوى الموظفين، ووجود مدونة سلوك تحكم أعمال رؤساء الجامعات والعاملين فيه وطلبتها، وتفعيل وتعزيز دور الرقابة الداخلية فيها وإشراك العاملين في الرقابة الداخلية في جميع اللجان بوصفهم مراقبين، وإتاحة المعلومات لهم وتعاون رئاسة الجامعة معهم.

ودعت المصفوفة الى ضرورة وجود سياسات للإفصاح عن تضارب المصالح لجميع العاملين فيها، وقياس مستوى رضا كل من العاملين وطلبة الجامعة، وتوظيف الخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجامعات للنهوض بها إلى مصاف الجامعات المتقدمة على مستوى العالم، وكذلك تمكين موظفيها ووضع خطط إحلال وتعاقب لتهيئة الموظفين لاستلام وظائف إشرافيه وقيادية مستقبلا.

ووجهت المصفوفة الجامعات الى ضرورة تضييق استخدام السلطة التقديرية وتأطيرها ووضع أسس ومعايير مفاضلة واضحة لإشغال الوظائف الإشرافية والقيادية للموظفين وعدم شراء الخدمات القانونية إلا من خلال طرح عطاء، ووضع أسس واضحة ومعلنة للمكافآت والحوافز سواء المادية أو المعنوية، ووضع منهجية علمية لإدارة المخزون(اللوازم).

وخاطبت المصفوفة الجامعات الى ضرورة وضع آلية شفافة فيما يتعلق بتكليف محاضرين غير متفرغين للعمل في الجامعة، وطرح مشاريع بحثية ودعمها من موازنات البحث العلمي في صندوق دعم البحث العلمي والابتكار تعنى بتطوير تطبيقات الكترونية تساعد في الكشف عن أماكن السرقة البحثية والمروجين لها وجميع جوانب هذه الظاهرة.

.3

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

«الشرق الأوسط» تسهم بابتكار «خوارزمية» تتيح الوصول العشوائي لـ«إنترنت الأشياء»

عمان

AddustourNewspaper

أسهمت جامعة الشرق الأوسط في إعداد بحث شامل، يقترح خوارزميةً ذكيةً للوصول العشوائيِّ إلى شبكات إنترنت الأشياء (IoT) باستخدام تقنية (LoRa).

ويقترح البحث الذي أعدَّهُ عميد كلية تكنولوجيا المعلومات في الجامعة، الدكتور عبدالرحمن أبوعرقوب، بالتعاون مع باحثين من جامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعات مختلفة من الصين، والسعودية، خوارزميةً وصولٍ عشوائيٍّ مبنيةً على احتمالات تسليم البيانات، وصالحة للاستخدام في

بيئات تستهلك طاقة أقلّ، وتضمن جودة أعلى، مع الأخذ في الاعتبار الميزات التقنية لتكنولوجيا (LoRa)، وتتكون الخوارزمية المقترحة من 3 نماذج: نموذج الشبكة (Network model)، ونموذج القناة (Channel model)، ونموذج المرور (Traffic model).

كما أظهرت نتائج التجارب المكثّفة لمقارنة الخوارزمية المقترحة مع مجموعة من الخوارزميات الحديثة تفوُّقها في عدة محاور، مثل: احتمالية تصادُم البيانات (Frame Collision)، وفقدان البيانات (Frame Loss)، ومعدل الإشارة إلى التشويش (SNR).

ونُشر البحث في مجلة دولية، تهتمّ في تصميم الأنظمة المعرفية والذكية، ضمن قواعد البيانات العالمية ((SCOPUS و(CLARIVATE) ذات معامل تأثير (1.902) في دار النشر العالمية (Elsevier).

.4

حداد: التحاليل الجينية تؤكد مركزية نشوء الزيتون في الأردن عبر العصور

في سبق علمي لفريق بحثي من «البحوث الزراعية» وجامعتين أردنيتين

زيتون «المهراس» بعجلون من أقدم السلالات الجينية في منطقة حوض المتوسط

السلط ابتسام العطيات

Ibtisam alatiat

في سبق علمي حققه فريق بحثي من المركز الوطني للبحوث الزراعية وجامعتين أردنيتين، اكد مدير عام المركز الوطني للبحوث الزراعية ورئيس الفريق البحثي الدكتور نزار حداد أن زيتون «المهراس»، في منطقة البيسر في بلدة الهاشمية التابعة لمحافظة عجلون، يعتبر من أقدم السلالات الجينية للزيتون في مناطق حوض البحر المتوسط، حيث بيّنت تحاليل الخريطة الجينية للمهراس أنها الأقرب جينيا لتكون الأصل لزيتون كل من إسبانيا وإيطاليا وقبرص والواقعة مع المهراس ضمن ذات المجموعة الوراثية بحسب مُخرجات الدراسة.

وأوضح د. حسين مقدادي، الباحث في مجال الوراثة والتقنيات الحيوية في المركز الوطني للبحوث الزراعية، أن المهراس يعتبر أصلاً عريقاً حافظ على كيانه عبر العصور، إلا أن هناك أمر هام أيضاً، حيث أثبتت البصمة الوراثية له التنوع الوراثي الغني والفريد بين الطرز الوراثية للزيتون في حوض المتوسط مع تميّزات جينية ذات دلالات هامة لقدرات المهراس على التكيّف مع التغيرات المناخية والبيئات القاسية والحفاظ على نوعية زيت مميزة.

رئيس قسم البستنة في الجامعة الأردنية د. منذر الصمر، بيّن أن من أهم نتائج هذا المشروع تعظيم الاستفادة من الأصول الوراثية الأردنية عن طريق المؤشرات الجزيئية لزيت المهراس الموثق، وأضاف أن نتائج التسلسل النيكليوتيدي لجينوم المهراس قد بيّنت امتلاكه لتنوع وراثي فريد على المستوى الجزيئي، وأن هناك كمّا هائلاً من الطفرات التي حدثت على أشجار الزيتون عبر السنين فاق عددها بحسب الدراسة 15 مليون طفرة هامة؛ كان منها حوالي نصف مليون طفرة في المناطق الجينية ذات التأثير الكبير بتغيير الأحماض الأمينية.

من جانب آخر بيّن د. محمد بريك، المختص في التقنيات الحيوية في جامعة جرش، أهمية الربط بين مخرجات هذه الدراسة والاكتشافات الأثرية التي أثبتت أن أقدم مستوطنات بشرية عرفت أشجار الزيتون كانت في قرية «خشيب الريح الأردنية» في وادي رم والتي يعود تاريخها إلى 5400 عام قبل الميلاد، الأمر الذي يسمي المركز الوطني للبحوث الزراعية إلى توظيفه لصالح قطاع الزيتون الأردني بحسب باحث الزراعة المعمرة د. يحيى أبو صبيح، من خلال تعزيز الميزة النسبية والقيمة المضافة لزيتون المهراس الأردني المعمّر.

وبيّن مدير مديرية بحوث البستنة في المركز الوطني للبحوث الزراعية د. سلام أيوب أن نتائج الدراسات التي نفذها المركز الوطني للبحوث الزراعية أثبتت ارتفاع نسبة الزيت في ثمار زيتون المهراس والتي تصل إلى 30 %، وهي من أعلى النسب لأصناف الزيتون في العالم، كما يتميز زيت المهراس بتركيب مميز للأحماض الدهنية مع ارتفاع نسبة حمض الأوليك والتي تبلغ 70 % وتضافي الأصناف العالمية، إضافة إلى الخصائص الحسية والتكية الفاكهية المميزة لزيت المهراس تحديداً.

وعن سبب اختيار اسم «المهراس» بدلاً من الزيتون الروحي، أشار د. نزار حداد إلى أن الموروث الثقافي، وبخاصة في محافظة عجلون، يميّز بين أحجام أشجار الزيتون حيث يُطلق اسم «عود» على الشجرة غير المعمّرة، واسم «القرعود» على شجرة الزيتون المعمّرة متوسطة الحجم، في حين أن اسم «المهراس» يُطلق على الزيتونة المعمّرة كبيرة الحجم التي تحتاج لأذرع ثلاثة رجال لتطويقها، حيث يشترط البنك العالمي للجينوم الكامل أو رمز يميزها عن باقي المُدخلات. ومن ناحية أخرى، يسعى المركز إلى تعزيز الميزة النسبية في سلسلة القيمة الاقتصادية لأشجار الزيتون وزيتها ومنتجاتها وتوظيفها في السياحة البيئية الزراعية.

وأضاف د. حداد أن المركز قد وضع خطة وطنية لإنشاء ثلاثة مجمعات وراثية لزيتون المهراس، كما أنه سيتم وبالتعاون مع الزملاء في مشاتل وزارة الزراعة، إنتاج أشتال من زيتون المهراس لغايات نشره بين المزارعين، وذلك لتفوقه في عدد من الخصائص حتى على صنف النبالي واسع الانتشار في الأردن، كما وتشير إحصاءات وزارة الزراعة إلى تقدير عدد أشجار الزيتون في الأردن بنحو 18 مليون شجرة.

كما وأوضح أن المركز ينفذ عدداً من المشاريع البحثية التطبيقية لتحسين الإنتاجية والكفاءة والجودة والتنافسية زيت الزيتون الأردني على المستوى العالمي، ويقدم خدمات تحليل زيت الزيتون مجاناً للمزارعين، ويُذكر أن عشرة باحثين أردنيين في تخصصات وخبرات علمية مختلفة قد شاركوا في هذا البحث.

.5

جامعة الحسين تُوظف إمكاناتها وكوادرها في خدمة المجتمع المحلي بمعان

معان – قاسم الخطيب

AddustourNewspaper

أشاد رئيس جامعة الحسين بن طلال الدكتور عاطف الخرابشة بالجهود التي تبذلها بلدية معان الكبرى ، مشيدا بما تحظى به معان بدعم واهتمام من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني وحكومته الرشيدة.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها رئيس الجامعة إلى بلدية معان الكبرى ولقائه رئيس البلدية الدكتور أكرم كريشان.

وقال الخرابشة إن جامعة الحسين بن طلال تضع كافة مقوماتها وكوادرها في خدمة المجتمع المحلي في محافظة معان ضمن التشاركية المبنية على خدمة المجتمعات المحلية إيمانا من الجامعة بشعارها الذي طرحته عند تأسيسها السعي عند التميز وخدمة المجتمع.

وأكد الخرابشة أن دور الجامعة يتعدى عملية التعليم والتعلم لتكون مساهما فاعلا في عملية نهوض وتطور المجتمع كما أرادها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين .

واطلع الخرابشة على إنجاز مفصل قدمه رئيس البلدية عن المشروعات الجاري تنفيذها في مدينة معان من قبل البلدية كإقامة مشروع مبنى البلدية الجديد وبعض المشاريع الأخرى لتطوير خدمات البنية التحتية في معان والخطط التجميلية للمدينة.

من جانبه أشاد رئيس بلدية معان الكبرى الدكتور أكرم كريشان بجامعة الحسين بن طلال ودورها المحوري والرئيس في محافظة معان والجهود التي يبذلها رئيس الجامعة لتطوير الجامعة وتحديث البرامج الأكاديمية وتعزيز دورها في خدمة المجتمعات المحلية.

وقال كريشان إن البلدية تقف وتدعم كافة خطط وبرامج الجامعة الهادفة إلى التطور والازدهار، مؤكدا ضرورة أن تقوم الحكومة بدعم لجامعة باخراج مشروع الطاقة الشمسية الذي يعد من أهم المشاريع الداعمة لموارد الجامعة المادية .

وثمن الجهود التي يقوم بها رئيس الجامعة فيما يتعلق بإنشاء كلية طب الأسنان واستحداث التخصصات التي تتلاءم مع متطلبات السوق الوطني لخريجي الجامعة.

وأكد كريشان أهمية التعاون مع الجامعة لتمكينها من تحقيق خططها الإستراتيجية باعتبارها المشروع التنموي الرئيسي في محافظة معان.

وفي نهاية اللقاء قدم كريشان درع البلدية للتميز في العطاء لرئيس الجامعة باسمه واسم جميع العاملين في بلدية معان الكبرى.

من جانبه قدم الخرابشة درع الجامعة لرئيس بلدية معان الكبرى تقديرا من الجامعة للجهود التي تقدمها بلدية معان ورئيسها وكافة منتسبيها خدمة معان ومشاريعها .

.6

بـــحـــث التعـــاون بيـــن ((مؤتـــة)) والجامعات العراقية

الكرك- نجاة الحميدات

journalist najat

بحث رئيس جامعة مؤتة الدكتور عرفات عوجان مع السفير العراقي في الأردن حيدر العذاري سبل التعاون المشترك بين الجامعة ومؤسسات التعليم العالي العراقية ضمن خطة الجامعة الهادفة إلى استقطاب المزيد من طلبة الدول الشقيقة والصديقة للدراسة في الجامعة، خاصة أن الجامعة تستضيف على مقاعد الدراسة فيها طلبة من 28 جنسية منهم ما يقارب 150 طالبا من العراق الشقيق.

وأكد عوجان حرص الجامعة على تقديم كافة التسهيلات والرعاية للطلبة الدارسين في الجامعة من الدول الشقيقة والصديقة، مستعرضا أهم الإنجازات المستمرة الهادفة إلى رفع سوية الجامعة وتميزها خصوصا في مجال تحقيق معايير الجودة والتصنيفات العالمية وتحفيز البحث العلمي إضافة إلى توثيق التعاون المستمر مع الجامعات المرموقة محليا وعالميا في مجال تبادل الخبرات الأكاديمية والبحثية. وعبر السفير العذاري عن اعتزازه بالعلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين في كافة المجالات ومنها التعاون مع الجامعات الأردنية والمؤسسات التعليمية، مثمنا المستوى الأكاديمي للجامعات الاردنية عموما ولجامعة مؤتة وما يلقاه الطلبة العراقيون من رعاية واهتمام، مؤكدا تفعيل الشراكة مستقبلا بين جامعة مؤتة وكبرى الجامعات العراقية.

وحضر اللقاء الملحق الثقافي العراقي الدكتور حيدر كامل زيدان وعميد شؤون الطلبة في جامعة مؤتة الدكتور سليمان الصرايرة.

.7

كلية أبو غزالة الجامعية تطلق برنامج المبتكر الرقمي الصغير

AddustourNewspaper

عمان

أطلقت كلية طلال أبو غزالة الجامعية للابتكار بالتعاون مع شركة «المهندسون اللامعون» برنامج «المبتكر الرقمي الصغير» الذي يحتوي على (33) ساعة تدريبية نظريا وعمليا. ويهدف البرنامج إلى إيصال رسالة المجموعة والشركة، الرامية من خلال بعدها الرقمي إلى توجيه الطاقات الشبابية في سن مبكر نحو الابتكار التقني، والذي يُعنى بعلوم الذكاء الاصطناعي والروبوت والتكنولوجيا الهندسية وصقلها.

وبحسب بيان صحافي صدر عن الكلية فان اطلاق البرنامج يأتي لتهيئة الطفل وإعداده لتحديات العالم الرقمي المبني على استخدامات معايير الذكاء الاصطناعي ومؤشراته، وما يتطلبها من إعداد بيئة جاذبة للابتكار. كما يأتي تنظيمه بالتعاون بين الكلية الجامعية والشركة عقب اتفاقية تعاون بين الجانبين لعقد البرنامج، وفقا لأعلى معايير الجودة، ومن خلال مدربين مؤهلين. وأكد البيان انه جرى بناء البرنامج بطريقة تكاملية، لتمكين المتعلم من اكتساب جميع المهارات الفنية والتقنية اللازمة لتقديم المشاريع الابتكارية من خلال التطبيق العملي التفاعلي.

.8

التعليم العالي بدأ بدار للمعلمين عام ١٩٥٨

١,٢ مليار دينار الدعم الحكومي للجامعات خلال ٢٠ عاما

عمان - الرأي

شهدت المئوية الأولى للدولة الأردنية نهضةً وانجازات كبيرة في مختلف نواحي الحياة الصحية والتعليمية والزراعية والخدمية والشبابية والتنموية والإدارية.

وكان قطاع التعليم العالي أحد القطاعات التي شهدت محطات مضيئة ورعاية ملكية في عهد جلالة الملك المغفور له بإذن الله الحسين بن طلال، ومن ثم عهد جلالة الملك عبدالله الثاني الذي أولى اهتماماً خاصاً بالتعليم العالي، ووجّه الحكومات المتعاقبة بضرورة الاهتمام بالتعليم العالي وتطويره.

وتم إنشاء الجامعات الرسمية والخاصة، فضلاً عن الجامعات الأجنبية العاملة في الأردن والبرامج المنبثقة عن اتفاقيات تعاون بين الأردن وجامعات أجنبية، والزيادة في حجم الإنفاق والدعم الحكومي لهذا القطاع.

وحقق التعليم العالي خلال العقود الماضية تطوراً ملحوظاً وبخاصة في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني حيث عكس الرؤى الملكية التي جاءت في كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة، أو من خلال المبادرات الملكية والأوراق النقاشية التي أطلقها جلالته خلال العقدين الأخيرين، ومنها الورقة النقاشية السابعة، إضافةً إلى إطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي تعد بمثابة خريطة طريق للقائمين على قطاع التعليم العالي.

بدأ التعليم العالي في الأردن بإنشاء دار المعلمين في عمان عام ١٩٥٨، بمستوى السنتين بهدف إعداد المعلمين لمدارس وزارة التربية والتعليم، ثم تتالى إنشاء دُور المعلمين، وأصبح يطلق عليها معاهد المعلمين وتطورت تلك المعاهد لتصبح كليات مجتمع في عقد السبعينات.

أما التعليم الجامعي فقد بدأ بتأسيس الجامعة الأردنية عام (١٩٦٢) حيث بلغ عدد الطلبة الذين تم قبولهم فيها (١٦٧) منهم (١٤٩) طالباً و(١٨) طالبة، إضافة إلى ثمانية أعضاء هيئة تدريس.

وفي عام (١٩٩٠) أسست أول جامعة خاصة وهي جامعة عمان الأهلية، كما بدأ الاهتمام بالتعليم العالي من حيث الإشراف عندما صدر قانون التعليم العالي عام ١٩٨٠ وأنشئ بعد ذلك مجلس التعليم العالي عام ١٩٨٢ ليشرف بدوره على مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

وفي عام ١٩٨٥ أنشئت وزارة التعليم العالي، وصدر قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ الذي حدد أهداف التعليم العالي كما حدد صلاحيات ومسؤوليات مجلس التعليم العالي ووزارة التعليم العالي، وعلاقتها بمؤسسات التعليم العالي، واستمرت عملية التحديث في التشريعات، حيث حدثت نقلة نوعية في التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي في الأردن، ونتيجةً للتطورات التي حدثت في هذا القطاع وللمحافظة على نوعية التعليم العالي المتقدم فقد تطلب ذلك إعادة النظر في قانون الجامعات الرسمية والجامعات الخاصة وقانون التعليم العالي، وبعد صدور القانون الجديد للتعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٧) لسنة ٢٠١٨ وقانون الجامعات الأردنية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨، أصبحت بموجبه الجامعات الأردنية تتمتع بمزيد من الاستقلالية في الشؤون الإدارية والمالية.

وشهد قطاع التعليم العالي زيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي وأعداد الطلبة المسجلين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية، حيث يبلغ حالياً عدد الجامعات الرسمية (١٠) جامعات، كما حدث توسع في الجامعات الخاصة وكان لدخول القطاع الخاص كشريك مهم في مؤسسات التعليم العالي دوراً بارزاً في إحداث نقلة نوعية لهذا القطاع، وبلغ عدد الجامعات الخاصة (١٦) جامعة، (٤٤) كلية جامعية وكلية مجتمع، بالإضافة إلى جامعة إقليمية واحدة، وجامعتين مُنشأتين بقانون خاص.

كما بلغ عدد الطلبة الموجودين حالياً على مقاعد الدراسة في العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١ في مختلف الدرجات والبرامج الجامعية قرابة (٣٤٨) ألف طالب وطالبة تُشكل الإناث منهم ما نسبته (٥٢٪)، في حين بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس أكثر من (١٢) ألف عضو هيئة تدريس بمختلف المؤهلات الجامعية.

رافق هذا التوسع في مؤسسات التعليم العالي زيادة في قيمة الدعم المالي الحكومي المقدم للجامعات الرسمية والذي بلغ في العقدين الأخيرين أكثر من مليار ومائتين وخمسين مليون دينارا.

وفي العام (٢٠٠٧) تم تحويل مجلس الاعتماد إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة لتنسجم والمعايير الدولية.

كما شهد العام (٢٠٠٧) إنشاء صندوق دعم البحث العلمي والابتكار، والذي يعمل على تفعيل وتطوير ودعم البحث العلمي التطبيقي، والنهوض بالمشاريع الابتكارية والريادية، وتحفيز الفكر الإبتكاري والريادي في ثقافة المجتمع، والربط الفعال بين قطاعي الصناعة والتعليم، والعمل على إيجاد حلول ابتكارية وريادية لما يستجد من مشكلات والمساهمة في إنتاج المعرفة.

وأصبح دور الأردن التعليمي دوراً فاعلاً في المنطقة لما عرف عن نظامها التعليمي من جودة عالية جعله محط أنظار وإعجاب في المنطقة وهذا يعكسه أعداد الطلبة الوافدين الذين يدرسون في الجامعات الأردنية والبالغ أكثر من (٤٠) ألف طالب وطالبة من (١٠٥) دول حول العالم. إضافة إلى الاستقطاب الكبير لخريجي الجامعات الأردنية للعمل في المؤسسات والدوائر العامة والخاصة العربية والإقليمية، وقد بلغ عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي الأردني في العقدين الأخيرين أكثر من مليون خريج وخريجة.

وتنظر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى البعثات والمنح والقروض التي تقدمها سنوياً من خلال صندوق دعم الطالب للطلبة الدارسين في الجامعات الأردنية الرسمية ضمن البرنامج العادي على أنها استثمار في مستقبل الشباب من خلال تمكينهم من إكمال دراستهم الجامعية.

ويستفيد سنوياً أكثر من (٤٠) ألف طالب وطالبة منها، مما يسهم في تخفيف العبء الاقتصادي على أكثر من (٤٠) ألف أسرة أردنية. حيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام (٢٠٢٠) قرابة (٤٤٠٠٠٠) طالب وطالبة، كما بلغت قيمة الدعم المالي المقدم لهؤلاء الطلبة ما يقارب (٤٠٠) مليون دينار.

وفيما يتعلق بالتعليم المهني والتطبيقي فقد وافق مجلس التعليم العالي على إقرار مشروع التطور الوظيفي في المسارات المهنية والتقنية (التجسير والنفاذية ومنح الشهادات المهنية) على مستوى درجة البكالوريوس والماجستير المهني في المسار المهني واعتباره برنامجاً وطنياً، والذي تقدمت به جامعة البلقاء التطبيقية.

ومع دخول المئوية الثانية من عمر الدولة الأردنية فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسعى لتطوير أعمالها حيث تم اعتماد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢١)، والتي تم إعدادها بشكل أساسي بالاعتماد على الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني مع التركيز على الورقة النقاشية السابعة والتي ركزت على التعليم كما تم مراجعة قانوني التعليم العالي والجامعات الأردنية الصادرين عام (٢٠١٨).

وفيما يَخُص سياسات وأُسس القَبول الجامعي، فسوف يقوم مجلس التعليم العالي بإعادة النظر بها بحيث تأخذ بالاعتبار اهتمامات الطلبة ورغباتهم لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وذلك من خلال نهج تشاركي حقيقي مع جميع الجهات ذات العلاقة، مع التأكيد على دعم الجامعات واستقلاليتها بما يضمن أداء رسالتها في إنتاج المعرفة وبناء قدراتنا البشرية المؤهلة والمدربة على أكمل وجه.

Controlled Copy
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب
Page 11 of 14 | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2020-08-19 | رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevE

تفعيل أداء المركز الوطني للتعلم الإلكتروني ومصادر التعليم المفتوح

مسودة خطة رسمية تدعو للتوسع بنسب إدماج التعلم الإلكتروني

محمود خطاطبة
Mahmoud.khatatbeh@alghad.jo

عمان – أوصت مسودة خطة العمل التنفيذية لإدماج التعليم الإلكتروني، بشكليه الكامل والمدمج، بأن تتوسع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، في نسب إدماج التعلم الإلكتروني في مساقات وبرامج مؤسسات، شريطة أن تأخذ بعين الاعتبار، احتساب الطاقة الاستيعابية، بحيث تكون نسبة الطالب لعضو هيئة التدريس أعلى من 1 - 30، كما هو الحال حاليًا في التعليم الوجاهي، وتحدد النسبة الجديدة بناء على دراسة من اللجان المختصة.

وأكدت المسودة، التي حصلت "الغد" على نسخة منها، أهمية تفعيل أداء المركز الوطني للتعلم الإلكتروني ومصادر التعليم المفتوح، ورفده بالموارد البشرية اللازمة والإمكانات التي تؤهله لأداء دوره على النحو المطلوب.

ودعت إلى تدريب مدربين من كل مؤسسة تعليم عالٍ، على تنفيذ التعلم الإلكتروني، بشقيه الكامل عن بُعد والمدمج، وعلى تصميم المناهج الإلكترونية، وعلى أي أمور أخرى، ذات صلة بحيث يتم تأهيلهم ليكونوا مدربين في مؤسساتهم.

وشددت المسودة على إعداد الأدلة والمرشدات اللازمة، ورقيًا والكترونيًا، للجوانب المختلفة لتدريس التعلم الإلكتروني عن بُعد والمدمج والتقييم وضمان الجودة، والتأكد من إيصالها لجميع المعنيين في المؤسسات وتعريفهم بمحتوياتها.

كما دعت إلى العمل على إعداد دليل مفصل عن تنفيذ الاختبارات الإلكترونية عن بُعد، والتي قد تلجأ المؤسسة إليها في ظروف طارئة أو استثنائية والتي تُعد خيارًا استراتيجيًا مستقبليًا لبعض المساقات، على نحو يضمن مصداقية تلك الاختبارات.

وأكدت المسودة أهمية تشجيع مؤسسات التعليم العالي على التعاون والتشارك في تصميم وإنتاج مواد تعليمية إلكترونية تعتمد المساقات المتناظرة/ المتكافئة لديها، بالتعاون مع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني ومصادر التعليم المفتوح.

واقترحت أن تكون الفيديوهات الإرشادية المعدة قصيرة، تتراوح مدتها بين 4 و5 دقائق، والتعليمية ما بين 5 و7 دقائق للفيديو الواحد، فيما نصحت في حال كانت المادة أطول بتجزئة الفيديوهات، مع إمكانية أن يشاهد طلبة الأعوام المتقدمة والدراسات العليا، فيديوهات أطول.

وأوصت المسودة بتشجيع مؤسسات التعليم العالي على الإفادة المدروسة والممنهجة من المصادر التعليمية المفتوحة المتاحة، إما من خلال المؤسسات الدولية المعروفة، أو من خلال مؤسسات التعليم العالي نفسها، والتي يجب أن تُشجع على إنتاجها بالتعاون مع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني ومصادر التعليم المفتوح.

في حين أكدت ضرورة إعداد بروتوكولات أو أسس للتعلم المتزامن وغير المتزامن، تحكم أداء المدرسين والطلبة ومسلكياتهم، بما يخدم تنفيذ العملية التعلمية بمهنية وانضباط، مثل الالتزام بالوقت واستخدام الأجهزة الملائمة، والمحافظة على الطابع الرسمي للقاءات المتزامنة.

وأشارت إلى ضرورة أن تقوم الجهات المعنية في الدولة بالتنسيق مع الشركات المزودة لخدمة الإنترنت للعمل على توفير سرعة انترنت عالية في مناطق سكن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين يقطنون في أماكن ثعاني ضعف في سرعة الإنترنت.

وشددت على أهمية العمل على الدخول في شراكات بينية فاعلة، وذات فائدة مشتركة لمؤسسات التعليم العالي الوطنية، وفي شراكات إقليمية ودولية في أوجه من التعلم الإلكتروني وما يتصل به، بحيث تتبادل الخبرات والممارسات الفضلى والاشتراك في إنجاز مهام ومبادرات ومشاريع ومساقات مشتركة، ضمن مجال التعلم الإلكتروني. ولفتت إلى ضرورة عقد دورات بيداغوجية، حول عدة أمور في الإدارة العصرية للتعلم، مثل: استخدام استراتيجيات وطرائق التعلم الإلكتروني والمدمج الفاعلة الموجهة للمجموعات التعلمية الكبيرة، الاستراتيجيات والطرائق التي تأخذ الفروق الفردية بعين الاعتبار، تنمية التعلم الإبداعي والابتكاري من خلال المهام والمشاريع، توظيف أساليب التعليم الحديثة وإدماجها في التعلم الإلكتروني.

كما أكدت المسودة أهمية إعادة هيكلة مساقات الحاسوب، التي تقدم ضمن المتطلبات العامة في خطط الطلبة، بحيث تتضمن تدريب الطلبة على منصات التعلم ومهارات التعلم المتزامنة وغير المتزامنة، والإفادة من المساقات مفتوحة المصدر، مشيرة إلى إمكانية إعادة هيكلة محتويات مساق جامعي إجباري، بحيث يتضمن المحاور الأساسية لتدريب الطلبة على مهارات التعلم الإلكتروني بشقيه الكامل والمدمج.

وشددت على اختيار العدد المناسب من الطلبة في الشعب، بحيث لا يزيد العدد عن الحد الذي لا يتمكن فيه المدرس من إدارة التعلم على نحو فاعل، فيفقد التعلم الجودة المرجوة، ويفقد المدرس التّحكم في تقييم الطلبة على النحو المرجو، فضلًا عن إعطاء أولوية في دعم البحوث لبحوث التعلم الإلكتروني، من أجل تحفيز الباحثين على إجراء البحوث الرصينة في الجوانب العديدة المرتبطة بالتعلم الإلكتروني، والتي ستصب نتائجها لا محالة في تطوير التعلم والتقييم الإلكترونيين.

كما أوصت المسودة بإصدار نظام عن مجلس التعليم العالي، منبثق عن قانون التعليم العالي، خاص بالتعلم الإلكتروني، بشقيه الكامل والمدمج، يكون ملزمًا لجميع مؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن صفتها أو مستواها، وذلك بهدف ضمان قيام مؤسسات التعليم العالي بالتقيد والتنفيذ والمتابعة والاستدامة.

وأوضحت بعد صدور ذلك النظام، تقوم المؤسسات بإصدار تعليمات متفرعة عن النظام، وصادرة عن الجهات والمجالس الخاصة بها، أو مواءمة تعليماتها مع النظام في حال كانت موجودة.

إلى ذلك، قال مجلس التعليم العالي، حسب المسودة، إنه لا بد من إحداث تغييرات جذرية في نظام التعليم، وإيجاد أنماط تعلمية وطرائق تتسم بالمرونة والكفاءة؛ وذلك من خلال الدمج، وليس الإحلال، بين التعليم التقليدي المُهيمن لعقود والتعلم الإلكتروني، بشكليه الكامل عن بُعد والمدمج بناء على خطة تنفيذية مرنة مؤسسة على محاور مبنية على مؤشرات أداء وإجراءات دقيقة، تهتدي بهديها المؤسسات جميعها، بهدف تنظيم الأداء وتجويد المخرجات.

وشكل المجلس، من أجل تحقيق ذلك، في الـ11 من كانون الثاني (يناير) 2020، لجنة لاقتراح خطة لنموذج عملي، قابل للتطبيق، تراعي الظروف الاستثنائية والطبيعية في آن واحد.

وتنقسم الخطة إلى عدة أجزاء، كل منها يتناول أحد الجوانب المتعلقة بموضوع الإدماج من تعريفات وأهداف ومزايا وتحديات وتوصيات والإطار الزمني المقترح، إضافة إلى المحاور الستة الرئيسة المطلوب تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي جميعها بغض النظر عن نوعها (رسمية أم خاصة أم ذات طبيعة خاصة) وحجمها وتخصصاتها وقدراتها المالية وإمكاناتها البشرية والتقنية.

وحسب المسودة، فإن أهداف التعلم الإلكتروني، بشكليه الكامل والمدمج، ومزاياه المراد تحقيقها من خلال الخطة، تتمثل في إدماج التكنولوجيا الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم، للوصول إلى تعلم أكثر عصرية وفاعلية ومراعاة لحاجات المتعلم، والتحول المنظم من التعليم التقليدي القائم على التلقين والتمركز حول المدرس، إلى التعلم التفاعلي القائم على الدور المحوري للطالب.

إلى جانب تعزيز مبدأ التعلم الذاتي المستدام مدى الحياة وتطبيق استراتيجياته المختلفة من خلال المنصات التعليمية الإلكترونية المعتمدة، وتحقق نتاجات التعلم المرجوة بكفاء وفاعلية وتخريج أجيال من المتعلمين الممتلكين للمهارات المطلوبة في عالمنا المتغير، والتكامل مع التعلم الوجاهي لتحقيق مخرجات أكثر مواءمة مع متطلبات العصر، إضافة إلى إدامة التعلم للطلبة خلال الظروف الاستثنائية، التي تحول دون وصول الطلبة لحرم المؤسسة التعليمية، وتعزيز منظومة التطوير المؤسسي ومرونة التعامل مع المستجدات الرقمية وتقبل التغيير، وإتاحة المجال لتطوير عدد من مهارات الطلبة وأبعاد الإبداع عندهم التي لا يمكن تحققها من خلال التعلم الوجاهي، ومراعاة الحاجات الخاصة للمتعلمين من ذوي الإعاقة وشمولهم في عملية التعلم على نحو أكثر فاعلية، مما كان يتم من قبل. وقالت المسودة، إن معظم المؤسسات، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، تفتقر إلى صيغة أو شكل واضح للتعلم الإلكتروني المؤهل بشريا وتقنيا، موضحة أن هذا أهم ما تحتاج إليه مؤسسات التعليم العالي في الفترة المقبلة، وأهم ما تركز عليه الخطة، سواء في الظروف الاستثنائية أو الطبيعية، أي إيجاد منهجية واضحة ونسق منظم لشكل التعليم الإلكتروني، بشقيه الكامل والمدمج، تطبقه المؤسسات جميعها.

وأضافت أن أهم المطلوب كذلك هو الربط بدقة واحتراف بين البعدين الرئيسين في التعلم الإلكتروني الناجح: البعد التربوي (البيداغوجي)، والبعد التقني؛ وهو ما كان شبه غائب.

ودعت المسودة إلى بذل جهود كبيرة في موضوع تصميم المناهج على أسس تخدم التعلم الإلكتروني، ذلك أن التصميم الذي يهدف إلى تقديم المادة التعليمية من خلال التعلم الوجاهي يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك الذي يعدها للتعلم الإلكتروني.

وتابعت أن التعلم الإلكتروني، بشقيه الكامل والمدمج، يفترض إعداد وتصميم مادة تعلمية ملائمة، ومن ضمنها ما يسمى بالحقيبة التعليمية الإلكترونية: بمعنى محتوى إلكتروني تعلمي تفاعلي يراعي متطلبات العصر، ويشكل المنهاج الإلكتروني المُستخدم رسميا لأغراض تعلم الطلبة، ويتكون من المادة العلمية والأدلة المرافقة لها وأدوات التقييم المتصلة بها. وهذان الأمران كانا شبه مغيبين. ومن الملاحظ أيضا قلة الإفادة من المساقات التعليمية المفتوحة.

وتنشر "الغد"، على موقعها الإلكتروني، مسودة خطة العمل التنفيذية لإدماج التعليم الإلكتروني كاملة.

تدريب مدربين من كل مؤسسة تعليم عالٍ على تنفيذ التعلم الإلكتروني وتصميم المناهج الإلكترونية

إعداد بروتوكولات أو أسس للتعلم المتزامن وغير المتزامن تحكم أداء المدرسين والطلبة ومسلكياتهم

إصدار نظام خاص بالتعلم الإلكتروني بشقيه الكامل والمدمج يكون ملزمًا لجميع مؤسسات التعليم العالي

رسم تعبيري لطلاب جامعيين يتلقون تعليما عن بعد -(أرشيفية)

توفير سرعة انترنت عالية في مناطق سكن طلبة وأعضاء هيئة تدريس يقطنون في أماكن ثعاني من ضعف في سرعة الإنترنت

تشجيع مؤسسات التعليم العالي على التعاون والتشارك في تصميم وإنتاج مواد تعليمية إلكترونية تعتمد المساقات المتناظرة / المتكافئة

.10

تقرير اخباري

"الفاقد التعليمي" يصطدم بانتقادات وسط مطالب بمراجعة دليل العودة للمدارس

آلاء مظهر
Alaa.mathhar@alghad.jo

عمان- تساؤلات كثيرة يطرحها البرنامج التعويضي الذي ستطبقه وزارة التربية والتعليم بداية الفصل الدراسي الثاني، لا سيما حول قدرته على تحقيق النتائج المرجوة منه.

هذه المخاوف بحسب مختصين بالشأن التعليمي، مردها الى "الارباك الذي سيتسبب به نظام التناوب الذي اقرته التربية كاطار للعودة الى التعليم الوجاهي، فضلا عن اختلاف في المحتوى بين ما سيتلقاه الطالب في المدرسة وعبر المنصة".

وطالب هؤلاء المختصون، الوزارة، بالاعلان عن كيفية تطبيقها لهذا البرنامج التعويضي، خصوصا ان الفاقد التعليمي سيكون مختلفا من طالب لآخر.

وزير التربية والتعليم، تيسير النعيمي، قال ان الوزارة ستنفذ برنامج لتعويض الطلبة عن الفاقد التعليمي الذي حدث في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي الحالي.

واضاف النعيمي في تصريح لـ"الغد"، امس، ان هذا البرنامج سينفذ لكافة الصفوف حسب مراحل عودة الطلبة الى مقاعد الدراسة، وتتراوح مدته بين اسبوعين الى 3 اسابيع في المواد الاساسية (العلوم والرياضيات واللغتين العربية والانجليزية).

وأوضح، انه نظرا لتنوع حالات العودة طلبة الى المدارس وشكل دوامهم، سيرغب البعض في اكمال دراسته في الفصل الدراسي الثاني عبر منصة التعليم الالكترونية، في حين سيركز البرنامج التعويضي على المفاهيم والنتاجات الحرجة الخاصة بالفصل الدراسي الأول.

واشار النعيمي الى ان الطالب خلال تنفيذ البرنامج التعويضي، سيتمكن من الرجوع الى الدروس المرتبطة بالمفاهيم الحرجة الخاصة بالفصل الدراسي الاول كونها محفوظة عبر المنصة التعليم الالكتروني "درسك" من اجل التوسع بالمعرفة، كما انه يستطيع تحضير ومتابعة دروسه اثناء دوامه بالمدرسة وكذلك عبر المنصة استعدادا لما سيتلقاه في المدرسة.

وبين، ان الوزارة في حال وجدت ان هذا الامر سيشكل ارباكا للطلبة، ستقوم بمواءمة البث بين المنصة والبرنامج التعويضي الذي سيتلقاه الطالب في المدرسة.

منسق الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة، "ذبحتونا"، فاخر دعاس، اكد ان دليل العودة الى المدارس والبروتوكول الصحي الذي اقرته الوزارة مؤخرا، لا يمكن ان يعالج الفاقد التعليمي الناتجة عن عملية التعليم عن بعد.

واعتبر دعاس، أن إقرار الوزارة بوجود فاقد تعليمي ناتج عن فترة التعلم عن بعد، أمر إيجابي يجب البناء عليه، خاصة أن الوزارة طالما أنكرت عجز التعلم عن بعد في سد اللفجوة التي أحدثها غياب التعلم الوجاهي.

وقال لـ"الغد"، أمس، ان الطلبة وفق دليل العودة سيكون دوامهم بالتناوب، حيث سيكون ثلث دوام بعض الطلبة داخل المدرسة وثلثي دوامهم عن بعد، فيما البعض الآخر سيكون دوامهم الوجاهي يشكل 50 ٪ فقط، وتكون الـ50 ٪ الباقية للتعلم عن بعد، وهذا الامر سيؤدي الى تعميق مشكلة الفاقد التعليمي للطلبة، بين الفاقد التعليمي القديم نتيجة انقطاعهم عن المدرسة والجديد الذي سينتج في الايام التي سيتابعون دروسهم عبر التعلم عن بعد، خلال الفصل الدراسي الثاني. واضاف دعاس، ان طلبة المدارس الحكومية سيواجهون صعوبة في التوفيق بين شرح المعلم داخل الغرفة الصفية الذي له طريقة تدريس واسلوبه الخاص به، وبين الاسلوب التعليمي عبر المنصة، الذي سيضطر لمتابعة الجزء المتبقي من المادة الدراسية من خلاله، وهو الأمر الذي سيخلق خللا وإرباكا لدى الطالب.

وأكد، ان مقترح الوزارة بتمديد الفصل الدراسي الثاني لنهاية حزيران (يونيو) المقبل، لن يكون حلا لمعالجة الفاقد التعليمي، حيث يهدف هذا التمديد لمحاولة انهاء المناهج الدراسية، خصوصا ان الصفوف من الرابع وحتى التاسع، ستلتحق بالمدارس بعد انقضاء شهر من بدء الفصل الدراسي الثاني.

وبين دعاس، ان المشكله الجوهرية تكمن في دليل العودة الى المدارس كونه تعامل مع كافة المراحل الدراسية كحزمة واحدة وكان الأصح تصنيفهم وفقا للتصنيفات الطبية والوبائية مع مراعاة الجوانب النفسية والاجتماعية والتعليمية لكل مرحلة عمرية.

كما لفت إلى أنه ومن الناحية التعليمية، هناك اولوية للمراحل الاساسية الدنيا (اول وثاني وثالث) والتوجيهي، وذلك لأهمية هذه المراحل لأن بعضها تأسيسي والبعض الآخر مصيري.

وجدد دعاس تأكيده على أن اي رؤية لتعويض الفاقد التعليمي للطلبة، يجب أن تبدأ بإعادة النظر بدليل العودة الى المدارس والبروتوكول الصحي من اجل تحقيق الهدف المنشود من العودة الى المدارس.

بدورها، قالت عضو مؤسس في حملة "عودة آمنة لمدارسنا"، اسيل الجلاد، ان الاطفال يحتاجون في برنامجهم التعويضي عن الفاقد التعليمي الذي حدث مؤخرا، الى نظام واضح وثابت ومحدد، وهذا الامر لن يتحقق ضمن الآلية التي طرحتها الوزارة في مسألة التناوب، حيث ان الاطفال سيكون دوامهم المدرسي يتراوح بين يومين الى ثلاثة ايام اسبوعيا، والايام الاخرى عبر منصات التعليم الالكترونية او عبر القنوات التلفزيونية.

وتساءلت الجلاد، "كيف ستستقيم عملية التعويض بينما المنصة ستكون مستمرة في اعطاء الحصص الفصل الدراسي الثاني وفق البرنامج المعد؟".

ودعت الى توضيح الآلية التي ستعتمدها الوزارة لدى تقييمهما الفاقد التعليمي، حيث انه لا يجوز تطبيق ذات الآلية على جميع الطلبة كون الفاقد التعليمي يمكن ان يكون مختلفا من طالب لآخر.

كما تساءلت الجلاد عن مدة استمرار البرنامج التعويض، منبهة الى ان اي استعجال في تنفيذه لن يحقق النتائج المرجوة منه، ولذلك ترى ضرورة التحاق الطلبة من الصفوف الابتدائية تحديدا بالتعليم الوجاهي يوميا مع التركيز على المواد الاساسية، لا سميا ان نسبة انتشار العدوى بين هذه الفئة لا تتجاوز 4 ٪.

من جهته، قال الخبير التربوي، عايش النوايسة، إن البرنامج العلاجي المتعلق بالمفاهيم الحرجة وعملية العودة المتدرجة الى المدارس وفق دليل العودة، ستكون مربكة للطلبة.

واضاف النوايسة، ان الفلسفة التي طرحت من اجلها برنامج المفاهيم الحرجة التي تعتزم الوزارة تنفيذها بداية الفصل الدراسي الثاني، هي تعويض الفاقد التعليمي عند الطلبة خلال عملية التعليم عن بعد، لافتا الى أن خسارة الطلبة كانت كبيرة والزمن المتاح لعملية التعويض يعد قليلا.

واوضح، ان هناك العديد من التساؤلات المطروحة الآن حول الآلية التي ستنتهجها الوزارة اثناء عملية تطبيق البرنامج، لافتا الى ان تنفيذ البرنامج وفق مبدأ التناوب للطلبة، سيخلق فجوة كبيرة كون هناك طلبة سيتلقون تعليمهم بشكل مباشر وعن بعد، فالأمر متروك لأولياء الامور الطلبة اما بإرسال ابنائهم للمدارس او الاستمرار بعملية التعليم عن بعد.

وأكد النوايسة، ان الحل لهذا الارباك، يكمن بقيام الوزارة بالبدء بتنفيذ برنامج المفاهيم الحرجة لكافة الطلبة في آن واحد، سواء للطلبة المتواجدين في المدرسة او عبر منصة التعليم الالكتروني، وهذا الامر ايضا لن يحل الاشكالية بصورة نهاية، فالأصل ان تبدأ الوزارة دواما لجميع الطلبة ولكافة الصفوف وفق بروتوكول صحي، وان يتم تقسيم الطلبة على فترات زمنية بنفس اليوم الدراسي لغايات تنفيذ برنامج المفاهيم الحرجة بالمواد الاساسية.

الناطق الإعلامي بوزارة التربية والتعليم، عبد الغفور القرعان، اكد ان الوزارة قامت مؤخرا بتحليل للمحتوى التعليمي للفصلين الدراسيين الأول والثاني، ووفقا لذلك، اعدت مصفوفة المفاهيم والنتاجات الحرجة التي لا يمكن للطالب أن يوصل تعليمه بشكل طبيعي ومتوازن دون أن يمتلكها بإتقان تام وبشكل فعلي.

واوضح، ان الوزارة ستبدأ خلال الأسابيع الأولى من الفصل الدراسي الثاني، بتدريس المادة المرتبطة بالمفاهيم والنتاجات الحرجة الخاصة بالفصل الدراسي الأول لتمكين الطلبة منها قبل البدء بتنفيذ مناهج الفصل الدراسي الثاني.

واشار القرعان، الى ان دور المعلمين بهذه الفترة سيتمثل في تدريس النتاجات والمفاهيم الحرجة للفصل الأول والتركيز عليها لتعويض الطلبة عن الفاقد التعليمي الذي حدث في الفصل الأول للطلبة الذين لم يتمكنوا من متابعة منصة درسك، وكذلك الطلبة الذين لم يتمكنوا من امتلاك بعض المعارف وإتقان بعض المهارات والمعارف، وسيسبق هذا الامر اجراء اختبارات تشخيصية للوقوف على مدى امتلاك الطلبة للمفاهيم والمهارات والمعارف الأساسية لبناء خطط علاجية المناسبة وفق هذه النتائج لغايات معالجة مواطن الضعف لدى الطلبة.

طلاب داخل الغرفة الصفية في إحدى المدارس الحكومية بمنطقة صافوط في محافظة البلقاء -(تصوير: ساهر قدارة)

خبراء يخشون إرباك الطلبة.. والنعيمي يتعهد بالحل

مختصون: آلية التناوب لا تحل مشكلة الفاقد التعليمي

انتقاد لقلة الزمن المتاح لعملية تعويض الطلبة

توجيه الجامعات الرسمية لاعتماد مصفوفة الحاكمية للإصلاح المالي والإداري

تيسير النعيمات
Taiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان – وجه مجلس التعليم العالي لاستخدام مصفوفة خطة متابعة الحاكمية المالية والإدارية والخطط الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية في الجامعات الرسمية، كخريطة طريق للإصلاح الإداري والمالي.

وتضمنت المصفوفة 12 محورا، عرض أولها للموازنات والحسابات الختامية، واعداد موازنة متوسطة المدى تغطي أربعة أعوام، تحدث بداية كل عام، لتحسين استخدامها كأداة تخطيط متوسطة المدى، على أن يفصح عن أهداف الجامعة لتحقيقها في تلك الفترة، والتي تتعلق بجودة التعليم ودمج التعليم الالكتروني (عن بعد)، واستقطاب الطلبة الوافدين وزيادة معدل نشر البحوث العلمية، وتحسين تصنيف الجامعة عالمياً، والحد من التخصصات الراكدة والمشبعة والمتكررة.

كما تضمن إعداد حساب ختامي ربعي وسنوي، وتحديد نقاط القوة والضعف في المركز النقدي والانحرافات بين المقدر والفعلي وأسبابه، وكذلك إعداد حساب ختامي لكل كلية؛ لمعرفة جدواها الاقتصادية.

وحث محور الموارد البشرية الجامعات، على ضبط التعيين للإداريين، والتركيز على استقطاب المتميزين، وتطبيق التقاعد المبكر للراغبين، وتحسين الراتب، ومن ثم الإحالة للتقاعد، ودراسة أعداد الإداريين ممن ستنتهي خدماتهم لبلوغهم السن القانونية للأعوام الأربعة المقبلة، والتخطيط لإحلال وتعاقب الموظفين والاستفادة من التقدم التقني في الإدارة، لخفض الكلف التشغيلية لأنشطة الجامعة.

ويؤكد محور الجامعة المنتجة؛ الإفصاح عن الإيرادات والنفقات المرتبطة بالجهات الإنتاجية التي تدخل في موازنة الجامعة.

أما بشأن صندوق الاستثمار، فلاحظ المجلس أن العائد من الاستثمار متدن إن لم يكن سالباً في معظم الجامعات، مشددا على خلق شراكات مع القطاعات المختلفة، ومنها القطاع الخاص في إدارة تلك الصناديق، وبما يضمن للجامعة عائداً ثابتاً سنوياً ويتفق على توزيع الأرباح بين الجامعة والشركة الاستثمارية.

أما بشأن محور اللوازم؛ فدعا المجلس لتنفيذ جرد شامل لها للتخلص من الراكد منها، واتباع شراء اللوازم وتوريدها عند الحاجة فقط، واستخدام أنظمة إدارة مخزون محوسبة.

منبى رئاسة جامعة مؤتة -(أرشيفية)

وفي محور وسائل النقل، أكد تطبيق أسس عملية في عمليات الإحلال والاستبدال، بمقارنة بين كلفتي الاحتفاظ والاستبدال ودراسة الانتقال من تملك الموجودات لاستئجارها واستخدام نظام تتبع المركبات.

وفي محور الخدمات المساندة، طالب باستئجارها بدلاً من امتلاكها، بخاصة الأمن الجامعي والصيانة والنظافة والتصوير وغيرها، ما يخفف بشكل جوهري كلفتها ويحسن نوعيتها ويزيد من رضا متلقي الخدمة، ويحقق عائداً إضافياً للجامعة.

وفي محور التقنيات الحديثة، دعا لأتمتة وحوسبة الإجراءات الإدارية، واستحداث أنظمة إدارة المباني والمرافق واستخدام المعدات الموفرة للطاقة وتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة.

وبخصوص محور معيار الشفافية، شدد على مأسسة نظام الإفصاح والشفافية في الجامعات.

وفي محور معيار المساءلة والمحاسبة؛ طالب بوجود أنظمة شكاوى معتمدة ومحوسبة، ولجان تظلمات تنظر فيها، ومدونة سلوك تحكم أعمال رؤساء الجامعات والعاملين والطلبة، وتفعيل الرقابة الداخلية وإشراك العاملين في اللجان كمراقبين، وإتاحة المعلومات لهم.

وفيما يتعلق بمحور معيار الحاكمية الرشيدة؛ شدد على وجود سياسات للإفصاح عن تضارب المصالح لعامليها، وقياس مستوى رضا العاملين والطلبة، وتوظيف الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للنهوض بالجامعات، وتمكين موظفيها ووضع خطط إحلال وتعاقب لتهيئتهم لاستلام وظائف إشرافيه وقيادية مستقبلاً.

وشدد في محور معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، على تضييق استخدام السلطة التقديرية وتأطيرها، ووضع أسس ومعايير مفاضلة واضحة لإشغال الوظائف الإشرافية والقيادية للموظفين، وعدم شراء الخدمات القانونية إلا عبر طرح عطاءات، ووضع أسس واضحة ومعلنة للمكافآت والحوافز.

ودعا لوضع آلية شفافة بشأن تكليف محاضرين غير متفرغين للعمل في الجامعة، ووضع أسس واضحة وشفافة ومعلنة للترقيات، تتضمن مواعيد محددة لإتمام إجراءات ترقيات أعضاء الهيئة التدريسية، وتطوير إجراءات الإشراف عليها، ووضع تشريعات وأحكام لضبط ظاهرة سرقتها.

ودعا للتواصل مع مؤسسات الإعلام الرسمية والأهلية، لمنع نشر كل ما يروج لظاهرة سرقة الرسائل الجامعية، وحث هذه المؤسسات الإعلامية على مكافحتها.

وطالب بطرح مشاريع بحثية ودعمها من موازنات البحث العلمي، تعنى بتطوير تطبيقات الكترونية تساعد بالكشف عن أماكن السرقة البحثية ومروجيها وجوانب هذه الظاهرة.

كما أكد المجلس تطبيق الأنظمة والتعليمات المتعلقة بترقية أعضاء هيئة التدريس، وفقاً لآليات شفافة وواضحة وعادلة، محددة المواعيد لإتمام إجراءات الترقية، على أن تكون إجراءاتها معلنة، ومتابعة تقارير ديوان المحاسبة والإجابة عن استيضاحاته.

Controlled Copy
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevE | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2020-08-19 | Page 14 of 14
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب